متفقتان في المخاوف مختلفتان في الطموح: أوجه التلاقي والتباعد في التحالف السعودي الإماراتي

تـحـلـيـلات

فيدريكو دونيلي

٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

المحتوى

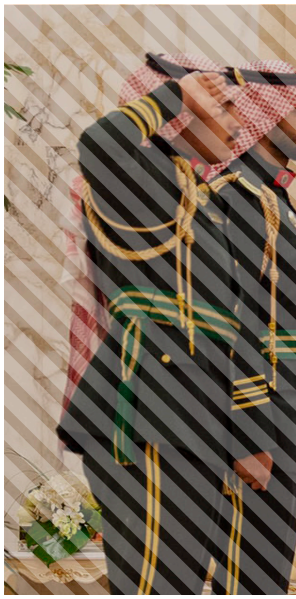

الملخص	٤
المقدمة	٤
عندما يؤدي التغيير إلى انعدام الأمن :نقطة التحوُّل في عام ٢٠١١	٥
المحددات التي تحكم النهج التدخلي تجاه القضايا الإقليمية	٨
ماذا لو شهدت التفضيلات خلافات :حالة اليمن والسودان	١٠
الخلاصة	١٤
المراجع	١٥
عن المؤلف	١٨
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	١٨

الملخص: غالبًا ما تروّج وسائل الإعلام والمحللون أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تشكلان قوةً إقليميةً واحدةً. وعلى الرغم من أن هذا التحالف ليس مهددًا بالإنهاء، فإن طبيعته أكثر تعقيدًا مما يتمُّ تصويره. حيث تختلف تفضيلات الدولتين الخليجيتين، وتتخذان مواقفَ مختلفةً تجاه العديد من القضايا الإقليمية. ونتيجةً لذلك، فإن هيكل العلاقة بينهما هشٌّ. وتسعى هذه المقالة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تحكم التلاقي والتباعد والاختلاف بين السعودية والإمارات من خلال تحليل الدوافع وراء التحالف الاستراتيجي بينهما.

المقدمة

كثيرًا ما يستخدم الإعلام والمحللون مصطلح «الرباعية العربية»، قاصدين بذلك تحالفًا يضمُّ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين، مع تصويره على أنه كتلة متماسكة ومتجانسة. وفي الشرق الأوسط متعدّد الأقطاب، الذي يتَّسم بالخصومات التي تقوم على التنافس على السلطة أكثر من التنافس على سياسات الهوية، تواجه تلك الرباعية العربية خصومًا -تركيا وإيران وقطر- فيما يتعلَّق بتشكيل النظام الإقليمي المستقبلي. ولكن هل من المناسب الإشارة إلى هذه الرباعية بوصفها كتلةً أم أن التحالف يمثل تبسيطًا مبالغًا فيه لواقعٍ به العديد من الاختلافات وحتى بعض الانقسامات؟ في حين أن هذه القراءة السائدة ليست خاطئة كليًا، إلَّا أنها تحتوي على العديد من أوجه القصور. في الحقيقة، يختلف أعضاء التحالف حول مجموعة متنوِّعة من القضايا الإقليمية. وبغضِّ النظر عن البحرين، التي تبدو الأكثر سلبيةً وتبعيةً لمنطق التحالف، فإن الاختلافات تتعلَّق بأعضاء الرباعية الثلاثة الآخرين. فقد أطلقت مصر -على الرغم من استمرار ارتباطها بالإمارات والسعودية- سياسةً إقليميةً متسقةً مع سياسة التحالف، ولكنها تميل على نحوٍ متزايدٍ نحو الاستقلال[1]. حيث أدى توقع حدوث زيادة كبيرة في عائدات صادرات الهيدروكربونات إلى إحياء طموحات القاهرة[2]؛ فمصر مرشَّحة بفضل حقل ظهر -أكبر حقل غاز في البحر المتوسط- لأن تصبح مركزًا للطاقة في المستقبل بين جنوب البحر المتوسط وشماله[3]. وهناك خطاب مختلف فيما يتعلَّق بالتحالف طويل الأمَد بين ركيزتي التحالف: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا التحالف ليس مهددًا بالإنهاء، فإن طبيعته أكثر تعقيدًا مما يتمُّ تصويره. فالصورة الراسخة التي تُعرض بها العلاقة بين الإمارات والسعودية في كثيرٍ من الأحيان، حتى من قِبل خصومهما الإقليميين، لا تعكس الواقع. حيث إن هيكل العلاقة بين الدولتين هشٌّ؛ ففي العقد الماضي كان هناك تقارب وتباعد في مواقفهما، لكنهما ظلتا مرتبطتين بقوة ببعضهما البعض. وهناك العديد من العوامل المتداخلة التي تحكم هذا الاتجاه الذي يعكس ديناميكيات المنطقة. تهدف هذه الورقة إلى فهم الدوافع وراء التحالف الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال التركيز على العوامل التي تحكم التلاقي والتباعد والاختلاف بينهما. ومن بين الأسئلة التي يسعى البحث إلى الإجابة عليها: هل يجب اعتبار العلاقة بين الإمارات والسعودية تحالفًا قويًا ودائمًا؟ أم يجب اعتبار الاختلافات مؤشراتٍ على وجود صدعٍ داخل التحالف؟ وما هي نقاط القوة والضعف في هذا التحالف؟

هل يجب اعتبار العلاقة بين الإمارات والسعودية تحالفًا قويًا ودائمًا؟ أم يجب اعتبار الاختلافات مؤشراتٍ على وجود صدعٍ داخل التحالف؟ وما هي نقاط القوة والضعف في هذا التحالف؟

للإجابة على هذه الأسئلة، تبحث الدراسة في التغييرات التي حدثت على المستويين الدولي والإقليمي، مع التركيز بشكلٍ خاصٍّ على كيفية إدراك الوكلاء (الدول أو صانعي السياسات أو القادة) لهذه التغييرات. يتمُّ تفسير ديناميكية هيكل الوكلاء من خلال منظور نظرية الهيكلة لغيدنز، التي تنصُّ على أن الوكلاء والهياكل مترابطون وذوو بنيةٍ متبادلة[٤]. وتتمثل الفرضية التي ستتمُّ دراستها في أن العامل الرئيس الذي يدعم توطيد العلاقة يكْمُن في الإحساس بانعدام الأمن السائد داخل الدولتين الخليجيتين في عصر ما بعد الانتفاضات العربية. وعلاوة على ذلك، فمن المفترض أن طموحات القادة واختلاف التفضيلات فيما يتعلَّق بشكل النظام الإقليمي قد أسهمت في زيادة نقاط التباعد.

١- عندما يؤدي التغيير إلى انعدام الأمن: نقطة التحوُّل في عام ٢٠١١

من المُسلَّم به أن العلاقة والتوافق بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ليسا شيئًا جديدًا؛ فقد اتخذت الدولتان -تاريخيًّا- نهجًا مشتركًا للأمن الإقليمي، كما دعم أمير أبوظبي آنذاك، زايد بن سلطان آل نهيان، الالتزامَ المتبادل الذي تشكَّل بإنشاء مجلس التعاون الخليجي. وخلافًا للاعتقاد الشائع، لم تكن العلاقة بين النظامين الملكيَّيْن غير متكافئة أبدًا. فلطالما كان الشاغل الرئيس للقادة الإماراتيين هو المكانة داخل التسلسل الهرمي الإقليمي والعالمي[٥]، وعملت الإمارات على مرِّ السنين على تحقيق مكانةٍ أعلى من خلال سياسة ذات شقين: سياسة المشاركة البنَّاءة في النزاعات الإقليمية[٦]، ونظام معونات معقَّد، مما سمح لهذه الدولة الصغيرة ببناء صورة للسخاء المالي على الصعيدين الإقليمي والدولي[٧]. وبينما تحافظ الإمارات على روابط قوية مع الرياض، فإنها مستمرة في العمل بشكلٍ مستقلٍّ سعيًا إلى تحقيق وجودٍ دوليٍّ أكبر. ومن الأدلَّة على مدى حرص الإمارات دائمًا على الحفاظ على استقلاليتها عن نهج السعوديين موقفُها الذي تبنَّته تجاه إيران في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حيث حافظت على موقفٍ محايدٍ من برنامج إيران النووي، مما أعطى طهران ميزة افتراض حسن النيَّة. ويعكس الموقف الإماراتي تجاه إيران استراتيجية «المشاركة البنَّاءة» التي سعى إليها الأمير خليفة بن زايد آل نهيان، والتي تتَّسم بسياساتٍ تبدو أحيانًا متناقضة؛ لأنها وُضعت في إطار التنافس المحلي، ولا سيما بين دبي وأبو ظبي. فمنذ تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ اتَّسمت الديناميكيات السياسية المحلية بالتنافس بين أبو ظبي ودبي. ويتضح ذلك في النص القانوني الوارد في دستور الإمارات (المادة ٩)، والذي ينصُّ على بناء عاصمة محايدة: الكرامة. وكانت أبو ظبي هي العاصمة المؤقتة حتى عام ١٩٩٦، عندما تمَّ تعديل الدستور وإزالة المادة ٩، واعتماد الإمارة عاصمةً للبلاد. وفي الوقت ذاته، على الرغم من انخفاض احتياطيات النفط لدى إمارة دبي، فإنها استثمرت بكثافة في التجارة وتطوير مينائها لتصبح القلب الاقتصادي للإمارات[٨]. ومن الجوانب المهمَّة من الناحية السياسية أن ميناء دبي كان -تاريخيًّا- رابطًا تجاريًّا رئيسًا مع إيران؛ لذلك وبالإضافة إلى التنافس طويل الأمد، أدى اختلاف المصالح بين الإمارتَيْن إلى تضارب تفضيلاتهما الإقليمية[٩].

أما من زاوية المملكة العربية السعودية، فلطالما كان نطاق الطموح مختلفًا تمامًا. فمنذ تدخل الرياض في الحرب الأهلية اليمنية، التي تُسمَّى بالحرب الباردة العربية (١٩٦٢-١٩٧٠)[١٠]، كانت تطمح إلى قيادة العالم العربي. وأعادت الثورة الإيرانية وعمليات إضفاء الطابع الطائفي على السياسات الإقليمية في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) تشكيلَ التطلعات السعودية من خلال تحويلها إلى السعي لقيادة العالم السُّني[١١]. وعلى مدى سنواتٍ عديدةٍ كان النفط والإسلام (الوهابية) ركيزتَي السياسة السعودية، التي كان الهدف

فمنذ تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ اتَّسمت الديناميكيات السياسية المحلية بالتنافس بين أبو ظبي ودبي

الرئيس منها هو احتواء النفوذ الإيراني. وتبنَّت الرياض حتى عام ٢٠١١ موقف «الدبلوماسية الحذرة» التي تتَّسم بالتوسُّع في استخدام الأدوات الدبلوماسية والمالية بدلًا من الأدوات العسكرية. وفي الواقع، لقد تجنَّبت المملكة سياسات المواجهة مع غريمتها واتبعت سياسةً خارجيةً تقوم على الحفاظ على الاستقرار والوضع الراهن في المنطقة، مع السعي إلى تحقيق مصالحها من خلال الوسائل المالية، وهو ما يُعرف بالواقعية السياسية[١٢]. وخلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، كان تأثير الموارد الاقتصادية في تحفيز المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى على دعم العراق ضد إيران أكبر من تأثير الدوافع الأيديولوجية، وإن كان ذلك بطريقة متباينة[١٣]. وفي بداية الألفية الجديدة، أدى الاعتماد المشترك على المظلة الأمنية الأمريكية والمخاوف من توسيع دائرة النفوذ الإيراني إلى زيادة تعزيز السعودية والإمارات لعلاقاتهما. حيث أدت الحربان الأمريكيتان في أفغانستان (٢٠٠٢) والعراق (٢٠٠٣) إلى خلق فراغٍ في السلطة أدى إلى توسيع النفوذ الإقليمي الإيراني. وفي واقع الأمر، على الرغم من أن العلاقات بين السعودية والعراق كانت غير موجودةٍ من الناحية العملية، فإن نظام صدام حسين كان يمثل العقبة الرئيسة أمام تزايد نفوذ الجمهورية الإسلامية في منطقة الخليج وخارجها. ومع تنامي الوجود الإيراني في المنطقة واجهت السعودية والإمارات تحديًا ذا شقَّين: الأول هو تحقيق توازن بين القوى في المنطقة، والثاني هو التهديد الأيديولوجي العابر للحدود الناتج عن انتشار الثورة والتشيُّع السياسي.

بقيت هذه الأوضاع على حالها حتى عام ٢٠١١، حيث انفجرت في أعقاب الانتفاضات العربية. وفي الواقع، لقد مثَّل عام ٢٠١١ نقطة تحوُّل بالنسبة إلى الدولتين الخليجيتين اللتين اشتركتا في الشعور المتزايد بانعدام الأمن. ومنذ ذلك الحين، ابتعدت السعودية والإمارات عن السياسة الخارجية التصالحية وتبنَّتا نهجًا أكثر حزمًا. وأظهر النهج المختلف تجاه النزاعات الإقليمية نيَّةَ كلتا الدولتين لنزع فتيل التهديدات المحتملة تجاههما. ولذلك فالقضيتان التي يجب تناولهما هما: ١- ما الذي أدى إلى الشعور بانعدام الأمن في الدولتين الخليجيتين ودفعهما إلى زيادة الاتساق في سياساتهما الإقليمية؟ و٢- ما الذي دفعهما إلى تغيير نهجهما تجاه القضايا الإقليمية من خلال تبنِّي نهج ذي طابعٍ تدخليٍّ أقوى؟

أسهمت عدَّة عوامل في زيادة المخاوف الأمنية للدولتين الخليجيتين. حيث سرَّعت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ الانتقالَ من فترة الهيمنة الأمريكية العالمية أحادية القطب إلى نظامٍ عالميٍّ جديدٍ شهد صعود التنين الصيني. وأدى تبنِّي إدارة أوباما لأجندة جديدة («التوجُّه نحو آسيا») إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وهو ما يتجلَّى في انسحاب القوات الأمريكية من العراق. كما أدى انخفاض الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بقضايا الشرق الأوسط إلى إقناع العديد من الأطراف المعنيَّة بتبنِّي نهجٍ أمنيٍّ. وقررت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تنويع شراكاتهما الدولية، وإقامة علاقاتٍ مع كلٍّ من الصين وروسيا، وتعزيز قدراتهما الدفاعية[١٤].

وعززت التطورات الإقليمية هذه التحولات؛ حيث أدى اندلاع الانتفاضات العربية إلى تزايد القلق داخل الناظمين الخليجيَّين، وتفاقمت مخاوف السعودية والإمارات من احتمال اتساع الاضطرابات وتهديد استقرارهما الداخلي بسبب أنشطة تركيا وقطر اللتين حاولتا الاستفادة من الموجة الثورية. وفي الواقع،

ومن الجوانب المهمَّة من الناحية السياسية أن ميناء دبي كان -تاريخيًا- رابطًا تجاريًّا رئيسًا مع إيران؛ لذلك وبالإضافة إلى التنافس طويل الأمد، أدى اختلاف المصالح بين الإمارتَيْن إلى تضارب تفضيلاتهما الإقليمية

لقد أدى التقارب المتزايد للمصالح والنهج التعديلي المشترك تجاه هيكل النظام الإقليمي ومعاييره إلى تقريب تركيا وقطر من بعضهما البعض، ليتوصلا إلى توافقٍ قائمٍ على دعم الحركات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وعلى الجانب الآخر، كانت العائلة المالكة السعودية بقيادة الملك عبد الله تخشى من احتمالية أن تشكِّل الحركات الإسلامية تحديًا لادعاء المملكة بأنها حاميةُ الإسلام.

أما بالنسبة إلى الإمارات من ناحية أخرى، فقد لمست تطورات الثورتين المصرية والتونسية وترًا حساسًا: الإسلام السياسي. يستمدُّ النظام السياسي الإماراتي شرعيتَهُ من مزيجٍ من الولاء الأسري والقوة الاقتصادية، ولا يعتمد على الدين سوى بشكلٍ جزئيٍّ. الإسلام هو الدين الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتوجد بها محاكم شرعية، ويستخدم الحكام الإماراتيون أحيانًا الخطاب الديني كحلقة وصلٍ بين الإمارات الخمس الأقل ثراءً -عجمان والفجيرة ورأس الخيمة والشارقة وأم القيوين- حيث تنتشر الممارسات الإسلامية الاجتماعية بشكلٍ أكبر. ويُعَدُّ الطابع المؤسسي للنظام أحد العوامل التي دفعت الإمارات إلى اعتبار أي شكلٍ من أشكال الإسلام السياسي -وعلى رأسها جمعية الإصلاح المحلية[١٥]- تهديدًا لبقاء النظام[١٦]. وعلاوة على ذلك، أسهم عدم الاستقرار الناتج عن احتجاجات عام ٢٠١١ واندلاع العديد من الصراعات الأهليَّة في تغيير طبيعة النظام في الشرق الأوسط؛ حيث فَقَدت دول كانت مؤثرة سابقًا -مثل مصر وسوريا والعراق- أهميتَها، وأصبحت خاضعةً لنفوذ فواعل إقليميين آخرين. وقد أدت هذه العمليات إلى إنشاء ثلاثة أقطابٍ متنافسة: الكتلة التي تقودها السعودية أو الرباعية العربية (السعودية والإمارات ومصر والبحرين)، والكتلة الشيعية التي تقودها إيران (إيران وحزب الله والميليشيات الشيعية العراقية ونظام الأسد)، والكتلة القطرية التركية. وقد تنافست هذه الكتل لفرض قوتها ونفوذها على الدول الضعيفة والمتنازع عليها، وإعادة إنتاج نسخة جديدة مما يسميه ريموند هينبوش نظامًا إقليميًّا من «تعدُّدية الأقطاب المجزأة»[١٧]. ولذلك أصبح النظام الإقليمي أكثر انفتاحًا على التنافس على السلطة السياسية. وفي حين أن نفوذ إيران وقوتها المتزايدين يشكلان التهديد الرئيس في نظر المملكة العربية السعودية، إلَّا أن صعود الإسلام السياسي وزيادة قوة داعميه الرئيسين، تركيا وقطر، أثار الشعور بانعدام الأمن في الإمارات العربية المتحدة.

كان الاهتمام الرئيس للدولتين في الأشهر التي أعقبت اندلاع الثورات هو وقف انتشار عدم الاستقرار ودعم الأنظمة «الصديقة». ولم يمنع هذا النهج الإمارات والسعودية من محاولة الاستفادة من الوضع، خاصةً لإلحاق الضرر بإيران. فزادت الدولتان الخليجيتان، اللتان تتبعان نهجًا طائفيًّا تجاه الصراع السوري، من دعمهما للجماعات السُّنية المعارضة لنظام الأسد[١٨]. لقد اختارت الرياض أن توائم سياساتها في سوريا أكثر من أي مكانٍ آخر مع سياسات تركيا وقطر، في البداية على الأقل، تحت مسمَّى التضامن بين الطوائف السُّنية[١٩]. وأخفى هذا التوافق المبكِّر أجندات مختلفة كما يتضح من اختيار دعم فواعل محليين مختلفين على الأرض[٢٠]. وافقت أبو ظبي على مضضٍ على خيار السعودية؛ فقد كانت الإمارات ترى أن الوجود التركي في بلاد الشام هو تدخل لا داعي له في الشؤون العربية[٢١]، ثم تمَّ اتخاذ الموقف نفسه فيما بعد فيما يتعلَّق بالتدخل التركي في ليبيا[٢٢]. إلَّا أن الإمارات قررت في ذلك الوقت دعمَ موقف الرياض.

لقد اختارت الرياض أن توائم سياساتها في سوريا أكثر من أي مكانٍ آخر مع سياسات تركيا وقطر، في البداية على الأقل، تحت مسمَّى التضامن بين الطوائف السُّنية. وأخفى هذا التوافق المبكِّر أجندات مختلفة كما يتضح من اختيار دعم فواعل محليين مختلفين على الأرض

٢- المحددات التي تحكم النهج التدخلي تجاه القضايا الإقليمية

حدث المزيد من التغيرات في السياقات الدولية والإقليمية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. فقد أكَّد النهج التصالحي الأمريكي تجاه إيران، الذي اكتسب الطابع الرسمي بتوقيع الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة)، مخاوفَ الدولتين الخليجيتين، وبدأ التقارب طويل الأمَد للمصالح السعودية والإماراتية مع الحليف الأمريكي يتداعى[٢٣]. وعلاوة على ذلك، أشار احتمال وصول المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون إلى الحكم إلى عدم وجود أي تغييرٍ مستقبليٍّ محتملٍ في النهج الاستراتيجي لإدارة أوباما تجاه المنطقة. ودفع الشعور المتزايد بانعدام الأمن الدولتين الخليجيتين إلى تعزيز تعاونهما الثنائي خارج الإطار المؤسسي التقليدي لمجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، عزز خلع الرئيس المصري محمد مرسي وما تلاه من صعود اللواء عبد الفتاح السيسي الذي دعمته الدولتان الخليجيتان ماليًّا[٢٤]، عزز من اعتقاد السعودية والإمارات أنهما قادرتان على إعادة تشكيل النظام الإقليمي وفقًا لرغباتهما. وتبنَّت الإمارات والسعودية أجندةً حازمةً مبنيةً على قدرة متنامية على إظهار القوة والتدخل -بما في ذلك عسكريًّا- في مختلف أنحاء المنطقة، مدفوعتين بهدف تقليل التهديدات التي يتعرض لها استقرارهما الداخلي من خلال مواجهتها خارج حدودهما. بعبارة أخرى، أقنعت التطورات الدولية والإقليمية المستجدة كلًّا من الرياض وأبو ظبي بتغيير نهجهما الإقليمي من خلال تبنِّي موقفٍ تدخليٍّ. ونتيجةً لذلك، حوَّلت الإمارات والسعودية سياسةَ الاحتواء إلى سياسة أكثر نشاطًا لدحر التهديدات المحتملة. فقرَّر القادة السعوديون والإماراتيون زيادة التنسيق العسكري والسياسي، ووضعوا استراتيجيةً لمواجهة ما اعتبروه «توسعًا» إيرانيًّا في أنحاء المنطقة[٢٥]، ولمواجهة الحركات السياسية العابرة للحدود. ونتيجةً لذلك، ابتعدت الدولتان عن «الدبلوماسية الهادئة»، وبدأتا في إظهار الحزم واستعراض القوة على نحوٍ متزايدٍ استجابةً للمخاوف الأمنية.

أدى هذا التغيير إلى اتخاذ قرارٍ بالتدخل عسكريًّا في الحرب الأهلية اليمنية في عام ٢٠١٥. ففي مارس/أذار، شنَّت المملكة العربية السعودية هجومًا على اليمن تحت اسم «عملية عاصفة الحزم»، وهدفها المعلن هو إعادة حكومة عبد ربه منصور هادي الشرعية بعد سيطرة الحوثيين تدريجيًّا على العاصمة صنعاء في انقلاب عسكري. كانت السعودية تنوي أن لا تستمر العملية أكثر من أسبوع، خاصةً بفضل التحالف الكبير الذي شكَّلته الرياض[٢٦]. كما أدى التدخل العسكري في اليمن إلى اتساع ساحة المنافسة خارج الحدود الإقليمية التقليدية؛ فعلى الرغم من أن سعي فواعل الشرق الأوسط لزيادة النفوذ قد زاد منذ فترة طويلة من التفاعلات مع دول القرن الأفريقي[٢٧]، فإن تفاقم الأزمة اليمنية قد زاد من الأهمية الجيو-استراتيجية لمسرح البحر الأحمر[٢٨]. كان التهديد الرئيس الذي تراه الحليفتان، الإمارات والسعودية، هو النفوذ الإيراني على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، حيث تمكَّنت طهران من خلاله من تزويد الحوثيين في اليمن بالإمدادات. لذلك ومن أجل قطع خطوط الإمدادات وإخراج إيران من المنطقة، بدأت القوى السُّنية في طلب الحصول على الدعم من دول القرن الأفريقي[٢٩]. ومنذ إطلاق «عاصفة الحزم» استثمرت القوتان الخليجيتان أكثر من مليارَي دولار في منطقة القرن الأفريقي لتوسيع نفوذهما ووجودهما العسكري

على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر. ونتيجةً لذلك، أعادت بعض الدول التي لطالما انحازت لطهران -مثل إريتريا والسودان- تقييم علاقاتها مع إيران، واختارت دعم التحالف الذي تقوده السعودية. وأصبحت جميع دول منطقة القرن الأفريقي بعد عام ٢٠١٥ منحازةً إلى القوى السُّنية، بعضها بشكلٍ علنيٍّ (إريتريا والسودان)، وبعضها الآخر بشكلٍ أقل علانيةً (الصومال وجيبوتي وإثيوبيا).

هناك أيضًا بعض المحددات المحلية الكامنة وراء التحول في النهج السعودي الإماراتي، والتي غالبًا ما يتمُّ التقليل من شأنها. فإلى جانب القلق المشترك الناجم عن تقليص حجم الانتشار العسكري الأمريكي وزعزعة التوازنات الإقليمية مع صعود الحركات الإسلامية، ظهرت أيضًا قيادة داخلية جديدة عززت التوافق بين السعودية والإمارات، وهو ما أدى إلى تبنِّي سياسة أكثر تدخلًا. فبين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، بدأ الصعود المتزامن لولي العهد السعودي الشاب محمد بن سلمان وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد.

فقد بدأت التغييرات في القيادة السعودية بوفاة الملك عبد الله واعتلاء الملك سلمان للعرش السعودي، ليعيّن بعد ذلك نجله محمد بن سلمان وليًّا لوليِّ العهد[٣٠]. وانطلق محمد بن سلمان، الذي عُين حينها وزير الدفاع، في صعوده السريع في التسلسل الهرمي الملكي، إلى أن عُين وليًّا للعهد في عام ٢٠١٧، ليصبح بذلك الرجل الثاني في المملكة. وقد قاد محمد بن سلمان السياسة الخارجية للبلاد، معززًا قدراتها العسكرية واستعدادها للتدخل في القضايا الإقليمية[٣١].

أما رحلة محمد بن زايد فكانت أطولَ. ففي أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح محمد بن زايد مركز النفوذ والسلطة بحكم الأمر الواقع في أبو ظبي فقط في البداية، ثم في الإمارات بأكملها في العقد الثاني من الألفية الجديدة[٣٢]. وتزامن صعود محمد بن زايد مع تغيُّر في علاقات السلطة الداخلية الإماراتية لصالح أبو ظبي[٣٣]؛ فأبو ظبي ليست القلب السياسي للدولة الفيدرالية الإماراتية فحسب، ولكنها أيضًا المروِّج لسياسة التشدُّد تجاه إيران، وهي تتبنَّى اتجاه قطع العلاقات على عكس ما تفضِّله دبي التي تمثل القلب المالي للدولة. لقد روَّجت دبي تاريخيًّا لاتباع سياسة ناعمة تجاه طهران، سواء من أجل المصالح التجارية أو بسبب وجود جالية إيرانية كبيرة بها. وبناءً على توجيهاتٍ من أبو ظبي وولي عهدها محمد بن زايد، تبنَّت الإمارات سياسة التدخل الإقليمي، وزادت من إظهار قوتها من خلال فتح قواعد عسكرية لخدمة أهدافها الإقليمية[٣٤]. تساعد المواقع الأمامية الاستراتيجية على التنافس مع الأطراف الإقليمية الأخرى الناشطة في المنطقة مثل تركيا وإيران، وكذلك على تعزيز مكانة الإمارات داخل المنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية[٣٥]. وفي ضوء ما سبق، يمكن اعتبار كلٌّ من وليي العهد الحاكمَ الفعلي لبلده بداية من عام ٢٠١٥. ويشترك الاثنان -مثل معظم القادة الإقليميين- في تبني مفهوم شخصاني للقوة ورؤية شاملة للمستقبل الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، تجمع محمد بن زايد ومحمد بن سلمان علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، مما منح التوافق السعودي الإماراتي بعدًا أعمق[٣٦]. رافق هذه التغييرات في القيادة تغييرٌ في عملية صنع القرار، التي تحوَّلت من نظامٍ استشاريٍّ إلى عملية ذات طابعٍ مركزيٍّ أكبر[٣٧]. وأدى إضفاء الطابع الفردي على السلطة من قِبل محمد بن سلمان في الرياض ومحمد بن زايد في أبو ظبي إلى زيادة وزن ما يُسمَّى بالمتغير الذاتي في قرارات السياسة الخارجية للدولتين.

رافق هذه التغييرات في القيادة تغييرٌ في عملية صنع القرار، التي تحوَّلت من نظامٍ استشاريٍّ إلى عملية ذات طابعٍ مركزيٍّ أكبر. وأدى إضفاء الطابع الفردي على السلطة من قِبَل محمد بن سلمان في الرياض ومحمد بن زايد في أبو ظبي إلى زيادة وزن ما يُسمَّى بالمتغير الذاتي في قرارات السياسة الخارجية للدولتين

ومع طول أمَد العمليات العسكرية في اليمن، وسع الشريكان مجالَ عملهما على طول البحر الأحمر. وعلى الرغم من أن البحث عن التحالفات والدعم السياسي لدى السعودية والإمارات بدا مدفوعًا بالمنطق نفسِه نتيجة العلاقات الشخصية القوية بين حاكمي البلدين، فإن التحليل الدقيق للموقف يسلط الضوء على وجود اختلافاتٍ كبيرة. فخلال هذه المرحلة ظهرت لأول مرة بعض سمات التناقض بين السعودية والإمارات؛ لقد كانت الدولتان الخليجيتان مدفوعتين بأهداف مشتركة، لكنهما اختلفتا اختلافًا كبيرًا في أولوياتهما الاستراتيجية. فبينما كان من وجهة نظر الرياض أن الوجود في البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي جزءٌ من استراتيجية أوسع نطاقًا لدحر إيران، كان الانخراط في المنطقة بالنسبة إلى أبو ظبي يهدف إلى مواجهة النفوذ التركي المتزايد وحماية مصالحها الاقتصادية في ما يُسمَّى بـ «جيوسياسية الموانئ»[٣٨].

٣- ماذا لو شهدت التفضيلات خلافات: حالة اليمن والسودان

أدى الفوز غير المتوقَّع لدونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦ إلى تغيير توقعات الدولتين الخليجيتين. حيث أدى انسحاب الإدارة الأمريكية الجديدة من الاتفاق النووي مع إيران (خطة العمل الشاملة المشتركة) وزيادة العقوبات المفروضة على طهران إلى تحويل تصوُّر محمد بن زايد ومحمد بن سلمان للبيئة المحيطة من التهديد إلى المواتاة. وشهدت سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط تغييرًا كبيرًا عن سياسة باراك أوباما؛ فبينما كان نهج إدارة أوباما تجاه النهج التدخلي الجديد للإمارات والسعودية مسانِدًا بهدوء[٣٩]، كانت الأجندة الإقليمية التي تبنَّتها إدارة ترامب تهدف إلى دعم السعودية والإمارات وعزل إيران[٤٠]. وشرعت الولايات المتحدة اعتبارًا من عام ٢٠١٧ في التقريب بين المحور السعودي الإماراتي مع إسرائيل، فقد نادت إدارة ترامب -وخاصةً جاريد كوشنر- بزيادة التقارب بين الفواعل الإقليميين الثلاثة على أساس المصالح المشتركة: مواجهة انتشار الإسلام السياسي والنفوذ الإيراني. أما فيما يتعلَّق بالعلاقة مع المحور السعودي الإماراتي، فقد اعتبرت كلٌّ من واشنطن وتل أبيب محمد بن زايد شريكًا أكثر موثوقيةً وأكثر قبولًا من محمد بن سلمان. وتزايدت هذه القناعات بعد قضية مقتل جمال خاشقجي، كما عكست أيضًا التحوُّل في التوازن الداخلي داخل المحور السعودي الإماراتي ذاته. وعلى الرغم من رغبة الإمارات وقدرتها على الحفاظ الدائم على درجة من الاستقلالية في خياراتها السياسية حتى عام ٢٠١٥، كانت الرياض بلا شكٍّ هي القوة الدافعة للعلاقة الاستراتيجية. ثم بعد ذلك أدى النضج السياسي لمحمد بن زايد وقدرته على إقامة علاقات دبلوماسية، خاصةً في واشنطن، وتأثيره الكبير في محمد بن سلمان- إلى تغيُّر العلاقة. فمع بداية عام ٢٠١٧، لم يعُد من الممكن اعتبار الإمارات الشريكَ الأصغر المجتهد للسعودية[٤١].

وأدى نهج واشنطن المختلف تجاه الشرق الأوسط والتغييرات القيادية في الإمارات والسعودية إلى جعل الإمارات ومحمد بن زايد يقودان التحالف. وتجلَّى ذلك التغيير في ربيع عام ٢٠١٧ عندما أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطعَ علاقاتهم الدبلوماسية مع قطر وفرض حصار عليها. وعلى الرغم من

أما فيما يتعلَّق بالعلاقة مع المحور السعودي الإماراتي، فقد اعتبرت كلٌّ من واشنطن وتل أبيب محمد بن زايد شريكًا أكثر موثوقيةً وأكثر قبولًا من محمد بن سلمان. وتزايدت هذه القناعات بعد قضية مقتل جمال خاشقجي، كما عكست أيضًا التحوُّل في التوازن الداخلي داخل المحور السعودي الإماراتي ذاته

أن الرياض لطالما أعربت عن خيبة أملها من سياسة قطر الإقليمية، معتبرةً أنها اعتداء على قيادتها لشبه الجزيرة العربية، فإن قرار قطع العلاقات معها حظي بمساندة قوية من أبوظبي -إن لم يكن بقيادتها[٤٢]. ومن مظاهر الموقف المتباين للدولتين تجاه الدوحة محاولةُ السعودية مؤخرًا إعادة إحياء الحوار مع كلٍّ من قطر وتركيا[٤٣].

في عام ٢٠١٧، وصل انزعاج السعودية والإمارات -الذي دام لسنواتٍ- من شبكة الحلفاء الإسلاميين لقطر (بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين)، التي شكَّلت أساس نفوذ قطر في المنطقة وتحالفها مع تركيا، وصل إلى ذروته. وإلى جانب ذلك، كانت الإمارات ترى قطر المنافس الرئيس لها في السباق على احتلال المركز الاقتصادي للمنطقة[٤٤]. كما أدى انقسام مجلس التعاون الخليجي إلى تقريب تركيا وقطر من بعضهما البعض، ونتيجةً لذلك تحوَّلت المنافسة بين السُّنة -كما في عام ٢٠١٥- إلى منطقة القرن الأفريقي. وبدأت السعودية والإمارات في الضغط على حلفائهما في منطقة القرن الأفريقي لقطع علاقاتهم مع قطر. إلَّا أن هذه الدول -باستثناء إريتريا- قررت عدم الانحياز إلى أيٍّ جانب؛ لأنها أقامت منذ فترة طويلة علاقاتٍ دبلوماسية واقتصادية جيدة مع الدوحة وحليفتها أنقرة. وعلى الرغم من أن إثيوبيا لم تعلن أبدًا انحيازها إلى أيٍّ طرف، فإنها بدأت عملية تقارب مع مواقف الرباعية العربية، غير مدفوعة بالمعتقدات الأيديولوجية، وإنما بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية. وبفضل النفوذ الذي اكتسبه المحور السعودي الإماراتي في أديس أبابا وأسمرة، فقد تمكَّن -بدعمٍ من جاريد كوشنر- من إطلاق عملية التطبيع بين العدوين التاريخيين. وإلى جانب كون الاتفاقية الموقَّعة في جدة بين البلدين نجاحًا دبلوماسيًّا للدولتين الخليجيتين، فقد سمحت أيضًا للرباعية العربية بتوسيع مجال نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، وهي فسيفساء ستُضاف إليها قطعة جديدة قريبًا: السودان.

وعلى الرغم من أن عمر البشير قد حافظ على علاقاتٍ جيدةٍ مع كلٍّ من السعودية والإمارات وتركيا وقطر لأطول فترة ممكنة، فإن الإطاحة به وصعود المجلس العسكري الانتقالي أعادا تشكيل التحالفات، مما أخضع السودان لنفوذ الرباعية العربية. ورغم جهود السعودية والإمارات ومصر لتجنُّب التجاهل الصريح لإرادة الشعب السوداني، فإن دعمهم المالي والدبلوماسي أظهر اهتمام الرباعية بأن يفرض النظام العسكري السوداني سيطرةً محكمةً على الانتقال السياسي في البلاد[٤٥]. لقد تصرفت الدول الثلاث بشكلٍ حاسمٍ في بداية الأمر في السودان، مدفوعةً بالخوف من أن تؤدي ثورة ديمقراطية حقيقية هناك إلى اندلاع احتجاجاتٍ شعبية في عقر دارهم. إلَّا أن ذلك قد تغيَّر مؤخرًا -أو هكذا يبدو- مع صياغة إعلان دستوري يهدف إلى تمهيد الطريق للانتقال إلى الحكم المدني. وقد يكون الدافع وراء قرار الرباعية إرخاء الزمام والقيادة من وراء الستار هو الإضرار بسمعتها بسبب الاحتجاجات طويلة الأمَد.

وبيَّنت الأشهر القليلة الماضية كيف أن المحور السعودي الإماراتي، وإن كان ليس معرضًا للخطر، ينطوي على نقاشات مفتوحة، وحتى خلافات عديدة، وقبل كل شيء اختلاف في التفضيلات في مراحل ما بعد

إذا كانت نيَّة التدخل الحازم في أماكن مختلفة نابعةً من إحساسٍ مشتركٍ بالتهديد، فإن التطلُّع إلى صياغة الأجندة الإقليمية وفقًا للتفضيلات المتبادلة يُظهر بعض أوجه الخلاف. ويتضح ذلك في حالتي اليمن والسودان

التدخل. بعبارة أخرى، إذا كانت نيَّة التدخل الحازم في أماكن مختلفة نابعةً من إحساسٍ مشتركٍ بالتهديد، فإن التطلُّع إلى صياغة الأجندة الإقليمية وفقًا للتفضيلات المتبادلة يُظهر بعض أوجه الخلاف. ويتضح ذلك في حالتي اليمن والسودان.

فيما يتعلَّق بحالة اليمن، تعود الخلافات بين الدولتين الخليجيتين إلى المراحل الأولى من الحرب، حيث اختلفتا حول ما إذا كان التهديد الأمني الأكبر يتمثل في الحوثيين أم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[٤٦]. وعلى مدى فترة النزاع منحت الإمارات لمصالحها القومية أولويةً متزايدةً، وهو ما أدى إلى تبنِّي الإمارات لاستراتيجية مختلفة، وزاد من خلافها مع الرياض. هناك ما يبرِّر سلوك الإمارات، وهي حقيقة أن أهداف الدولتين الخليجيتين في اليمن قد انفصلت، وخاصةً في الجنوب[٤٧]. ثم زادت الانقسامات بعد توقيع اتفاق الرياض (٢٠١٩)؛ فهذا الاتفاق الموقَّع بين المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي يمثل حجر الأساس لمسار تقاسم السلطة داخل اليمن الموحَّد. وكان هذا الاتفاق في حدِّ ذاته محاولةً من قِبل الحليفتين لتشكيل جبهة موحَّدة بعد شهور تبنَّى خلالها الطرفان أجندةً مستقلةً فيما يتعلَّق بالصراع.

فقد دعمت السعودية حكومة هادي ووحدة اليمن. وعلى الجانب الآخر، عززت الإمارات علاقاتها ووجودها في الجنوب، وأصبحت فاعلًا رائدًا في كلٍّ من المساعدات الأمنية والإنسانية[٤٨]. ثم تصاعدت حدَّة التوتُّر إلى اشتباكاتٍ مسلَّحة متعدِّدة بين قوات هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، وخاصةً حول مدينة عدن. إن الأمر الذي كان يقلق المجلس الانتقالي الجنوبي وأبو ظبي هو مشاركة التجمُّع اليمني للإصلاح -الفرع اليمني للإخوان المسلمين- في السلطة التنفيذية المركزية اليمنية. وفي الوقت الحاضر، على الرغم من جهود السعودية والإمارات لإيجاد أرضية مشتركة وتبديد الشكوك في تعاونهما، لا يزال التحالف غيرَ مستقرٍّ وهشًّا للغاية. وبغضِّ النظر عن وجهتي نظرهما المختلفتين حول التجمُّع اليمني للإصلاح، الذي يُعَدُّ شريكًا للرياض وتهديدًا لأبو ظبي، فإن الطموحات الجيوسياسية هي التي تحدِّد مدى تهدئة العلاقة بين السعودية والإمارات. فبالنسبة إلى الإمارات، يُعَدُّ اليمن مساحةً إضافيةً يمكنها توسيع نطاق سلطتها بها. أما في إطار فرض القوة البحرية واستراتيجية مذهب التجاريين، فإن ما يُعرف باسم «سلسلة الموانئ» وجنوب اليمن -ولا سيما عدن- تمثل بيادق أساسية للسيطرة على إحدى بوابتي الوصول إلى البحر الأحمر (مضيق باب المندب)[٤٩]. أما البوابة الأخرى الشمالية، فهي مؤمَّنة بوجود مصر، وبالزيادة الأخيرة في الوجود الإماراتي في بورتسودان[٥٠].

وعلى غرار اليمن، أظهر المحور السعودي الإماراتي أدلَّة عدم التوافق في السودان أيضًا. فبعد تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحدِّ من نفوذ قطر وتركيا وتجنُّب صعود الحركات الإسلامية، ظهرت الخلافات بين الشريكتين. وهناك مؤشرات على وجود خلاف وتوتُّر بين السعودية والإمارات حول الأجندة السياسية لما بعد الأزمة. فالرياض لا ترفض مشاركة الممثلين السياسيين الإسلاميين في المؤسسات

السودانية المستقبلية. وعلى العكس من ذلك، تدعم أبو ظبي الجيشَ بقوة، وخاصةً اللواء محمد حمدان دقلو المعروف باسم حميدتي. وتعتبر الإمارات أن صعود جماعة سياسية إسلامية يشكّل خطورةً على الاستقرار الإقليمي. كما أن هناك عاملًا آخر موجودًا في حالة السودان على عكس اليمن، وهو أن مصر -العضو الثالث في ما يُسمَّى الرباعية- مهتمَّة اهتمامًا كبيرًا بما يدور في السودان.

فلأسبابٍ تاريخية، إلى جانب الجوار الجغرافي والمخاوف الأمنية والطموحات السياسية، تراقب مصر بعناية التطورات على الساحة السودانية. وتنظر الحكومة المصرية بعينِ الشكّ إلى حميدتي، بينما تقيم علاقةً قويةً مع اللواء عبد الفتاح البرهان الذي يتمتَّع أيضًا بعلاقاتٍ ممتازةٍ مع المملكة العربية السعودية. فقد عززت الرياض والبرهان علاقتهما خلال عملية «عاصفة الحزم عندما كان اللواء يتولَّى تنسيق القوات السودانية المرسلة لدعم التحالف الذي تقوده السعودية. كما ازداد التنافس بين اللواءين في الأشهر الأخيرة، وهو ما يؤثر في العلاقات بين الشركاء العرب الثلاثة»[٥١]. وعلاوة على ذلك، بدا على مدى العامين الماضيين أن الإمارات تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية الضيقة، مقدمةً نفسها على أنها الشريك الأفضل لتحقيق الاستقرار في المنطقة، حتى لو كان ذلك يعني تخفيف الخسائر والمضي قدمًا من دون الرياض.

لا شكَّ أن جزءًا من قوة الإمارات يعتمد على علاقتها القوية بالسعودية، وهي العلاقة التي سمحت لأبو ظبي بتطوير سياستها الخارجية شديدة النشاط دون عوائق على مرِّ السنين. وعلى الرغم من أنه من غير الممكن القول بأنه قد يكون هناك سلوك متناقض، فمن الواضح أن كلتا الدولتين تميل إلى اتباع أجندة مستقلَّة عن حليفتها. وتجلَّى هذا الاتجاه في القرار السعودي بتأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلَّة على البحر الأحمر وخليج عدن، متجاوزةً بذلك الإمارات رغم كونها واحدةً من أهم الأطراف المعنيَّة وأكثرها تفاعلًا[٥٢]. وعلى الرغم من تبرير الخيار السعودي بحقيقة أن الإمارات لا تطلُّ على ساحل البحر الأحمر، فإنه يعكس فيما يبدو رغبة الرياض في التمتُّع بقيادة لا جدال فيها داخل المنظمة الجديدة.

حتى الموقف الذي تبنَّته الدولتان الخليجيتان في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة يُبعدهما عن بعضهما البعض. فهناك قلق متزايد في الرياض من احتمالية أن تتخذ إدارة بايدن موقفًا أقلَّ تسامحًا تجاه أساليب الأمير محمد بن سلمان[٥٣]. وفي هذا الصدد، يبدو أن عودة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز للمشهد السياسي[٥٤] ومحاولات تخفيف التوترات مع تركيا وقطر مؤشران مهمَّان[٥٥]. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن أبو ظبي مندفعةٌ لاستغلال حرية التصرف التي كفلتها رئاسة ترامب؛ ولذلك تعمل الإمارات على تسريع خططها للتطبيع مع إسرائيل، وكذلك لبناء تحالفٍ جديدٍ كما يتضح من التدريبات المشتركة مع روسيا[٥٦].

وتجلَّى هذا الاتجاه في القرار السعودي بتأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلَّة على البحر الأحمر وخليج عدن، متجاوزةً بذلك الإمارات رغم كونها واحدةً من أهم الأطراف المعنيَّة وأكثرها تفاعلًا

الخلاصة

كما شاهدنا، هناك اختلافات تشوب التحالف الاستراتيجي بين السعودية والإمارات. إن التصورات المختلفة حول ما يشكِّل تهديدًا وجوديًا والطموحات الإقليمية هي الدوافع الكامنة خلف بعض حالات سوء التفاهم والتوتُّر بين الحليفتين. لقد أدت الاختلافات بين الدولتين الخليجيتين في تقييمهما للتهديدات الأمنية إلى تباينٍ في تفضيلاتهما، وظهر هذا التوجُّه في كلٍّ من اليمن والسودان، حيث يوجد اختلاف بين موقفي السعودية والإمارات تجاه الحركات الإسلامية. وعلى المنوال نفسِه، دفع الطموح الجيوسياسي للدولتين -السعودية والإمارات- إلى تبنِّي أجندتين مستقلتين، الأمر الذي أثار الشكوك والانزعاج لدى كلٍّ منهما تجاه الأخرى. وفي الوقت الذي أثارت فيه التقارير التي تتحدَّث عن انفتاحٍ حذرٍ للرياض تجاه قطر بوساطة كويتية قلقَ أبو ظبي[٥٧]، فقد أزعج تخفيف الضغط الإماراتي على إيران المملكةَ العربية السعودية[٥٨].

تعكس التطلعات السياسية للبلدين طموحات زعيميهما، إلَّا أن كلًّا من محمد بن سلمان ومحمد بن زايد يدركان تمامًا مدى أهمية التحالف السعودي الإماراتي لاستقرار بلديهما. ولهذا السبب، عندما تتعارض مصالح دولة فيهما مع مصالح الأخرى، يستخدم الزعيمان العلاقة الشخصية بينهما لتهدئة التوترات وتقوية التحالف. وظهر ذلك عندما هاجمت الطائرات الحربية الإماراتية في أغسطس/ آب ٢٠١٩ قوات هادي الموالية للسعودية في عدن[٥٩]. وهناك عامل آخر يجب أخذه بعينِ الاعتبار، وهو التوازن داخل التحالف، حيث يبدو على نحوٍ متزايدٍ أنه من غير المناسب اعتبار الإمارات الشريك الأصغر للرياض. فنظرًا لأن دولة الإمارات مكونةٌ من إماراتٍ صغيرة، فإنها تتمتَّع بديناميكية أكبر وسلوكٍ سياسيٍّ أكثر قابليةً للتكيف. وبالمثل، وكما يتضح من تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (اتفاقيات إبراهيم)، تستطيع أبو ظبي الشروع في سياساتٍ واتخاذ قراراتٍ سيكون لها تكاليفُ سياسية باهظة للغاية بالنسبة إلى الرياض. ونتيجةً لذلك وعلى ساحة دولية متقلِّبة، فمن المرجَّح أن تتمكَّن الإمارات من تحقيق مكاسب أكبر من حليفتيها، السعودية ومصر، وأن تصبح أيضًا القوة الدافعة لما يُسمَّى الرباعية العربية. وأخيرًا، إن النظر إلى علامات الخلاف بين الإمارات والسعودية كدليلٍ على حدوث انفصالٍ داخل التحالف يُعَدُّ أمرًا مضللًا. فالعلاقة بين السعودية والإمارات متينةٌ للغاية، وعلى الرغم من الاختلافات القائمة، لا يزال هناك وعي متبادل بأهمية التحالف لأمن الطرفين. لذلك يمكن القول إنه إذا كان الطموح يباعد بين الحليفين حول قضايا محدَّدة، فإن الشواغل الأمنية والشعور بانعدام الأمن يقربان بعضهما من بعض.

المراجع

1- Krasna, Joshua. “Egypt-Jordan-Iraq: Another Middle East Axis in the Making?” JISS Policy Papers, Jerusalem: The Jerusalem Institute for Strategy and Security. 2020
2- Dentice, Giuseppe, and Alessia Melcangi. “Egypt at the Crossroads: Pandemic, Authoritarianism and Geopolitical Aspirations,” ISPI Dossier, Milan: Italian Institute for International Political Studies. 2020
3- Hisham Fahmy. “Will the lights stay on in Egypt?” Middle East Institute, 2020. URL: https://www.mei.edu/publications/will-lights-stay-egypt
4- Giddens, Anthony. “Central Problems in Social Theory: Action, Structure, and Contradiction in Social Analysis.” Berkeley: University of California Press. 1979, See also, Wendt, Alexander E. “The agent-structure problem in international relations theory.” International Organization 41 (3):335-357. 1987.
5- Darwich, May. “Escalation in Failed Military Interventions: Saudi and Emirati Quagmires in Yemen.” Global Policy 11 (1):103-112. 2020
6- Al_Mashat, Abdul Monem. “Politics of Constructive Engagement: The Foreign Policy of the United Arab Emirates.” In The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization, edited by Bahgat Korany and Hillal Dessouki, 457–480. Cairo: Cairo University Press. 2008.
7- Almezaini, Khaled. The UAE and Foreign Policy: Foreign Aid, Identities and Interests. London: Routledge. 2012
8- Foley, Sean. “The UAE: political issues and security dilemmas.” Middle East Review of International Affairs 3 (1): 1-20. 1999.
9- Davidson, Christopher. “The Emirates of Abu Dhabi and Dubai: Contrasting Roles in the International System.” Asian Affairs 38 (1): 33-48. 2007.
10- Kerr, Malcolm. The Arab Cold War: Gamal ‘Abd Al-Nasir and his Rivals – 1958-1970. London: Oxford University Press. 1971.
11- Al-Rasheed, Madawi. “Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring.” In Sectarianization. Mapping the New Politics of the Middle East, edited by Nader Hashemi and Danny Postel (New York: Hurst Publisher). 2017.
12- Gause, Gregory F. “Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War.” Doha: Brookings Institute Center. 2014.
13- Nonneman, Gerd. “The Gulf States and the Iran-Iraq War: Pattern Shifts and Continuities.” In Iran, Iraq, and the Legacies of War, edited by Lawrence G. Potter and Gary G. Sick (New York: Palgrave Macmillan): 167-192. 2004.
14- Quilliam, Neil. “The Role of External Powers: Global Actors (Part I).” In The New Regional Order in the Middle East. Changes and Challenges, edited by Sara Bazoobandi, 93-118. London: Palgrave Macmillan. 2020.
15- For an in-depth analysis, see Freer, Courtney. Rentier Islamism: The Influence of the Muslim Brotherhood in Gulf Monarchies. New York: Oxford University Press. 2018.
16- Salisbury, Peter.. Risk Perception and Appetite in UAE Foreign and National Security Policy, Research Paper, London: Chatham House. 2020.
17- Hinnebusch, Raymond.. “The Middle East Regional System.” In The Foreign Policies of Middle East States, edited by Raymond Hinnebusch and Anoushirvan Ehteshami. Boulder: Lynne Rienner Publishers, p. 51. 2014.
18- Phillips, Christopher. “Sectarianism and conflict in Syria.” Third World Quarterly 36 (2):357-376. 2015.
19- Khatib, Line. “Syria, Saudi Arabia, the U.A.E. and Qatar: the ‘sectarianization’ of the Syrian conflict and undermining of democratization in the region.” British Journal of Middle Eastern Studies 46 (3):385-403. 2019.

20- Jeffrey Martini, Erin York and William Young. Syria as an Arena of Strategic Competition. Washington: RAND Corporation. 2013.
21- Birol Baskan, Turkey and the UAE: A strange crisis, Middle East Institute, May 1, 2019. URL: https://www.mei.edu/publications/turkey-and-uae-strange-crisis
22- AA.VV., UAE official tells Turkey to stop meddling in Arab affairs over Libya, Arab News, August 02, 2020. URL: https://www.arabnews.com/node/1713091/middle-east
23- Bruce Riedel, What the Iran deal has meant for Saudi Arabia and regional tensions, Brookings Institute, July 13, 2016. URL: https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/07/13/what-the-iran-deal-has-meant-for-saudi-arabia-and-regional-tensions/
24- David Hearst, Why Saudi Arabia is taking a risk by backing the Egyptian coup, The Guardian, August 20,2013. URL: https://www.theguardian.com/commentisfree/2013/aug/20/saudi-arabia-coup-egypt
25- Ragab, Eman. "Beyond Money and Diplomacy: Regional Policies of Saudi Arabia and UAE after the Arab Spring." International Spectator 52 (2):37-53. 2017.
26- Byman, Daniel. "Yemen's Disastrous War." Survival 60 (5):141-158. 2018.
27- Cannon, Brendon J., and Federico Donelli. "Asymmetric alliances and high polarity: evaluating regional security complexes in the Middle East and Horn of Africa." Third World Quarterly 41 (3):505-524. 2020.
28- Donelli, Federico. Determinants of Middle East states involvement in the Horn of Africa. In POMEPS Studies – Africa and the Middle East: Beyond the Divides. Washington. 2020.
29- Cannon, Brendon J., and Federico Donelli. Middle Eastern States in the Horn of Africa: Security Interactions and Power Projection. In ISPI Analysis. Milan: ISPI. 2019.
30- Karim, Umer. "The Evolution of Saudi Foreign Policy and the Role of Decision_making Processes and Actors." The International Spectator 52 (2):71-88. 2017.
31- Demmelhuber, Thomas. "Playing the Diversity Card: Saudi Arabia's Foreign Policy under the Salmans." The International Spectator 54 (4):109-124. 2019.
32- Kristian Coates Ulrichsen, Reflections on Mohammed bin Zayed's preferences regarding UAE foreign policy, The New Arab (alAraby English), July 28, 2020. URL: https://english.alaraby.co.uk/english/comment/2020/7/28/mohammed-bin-zayeds-preferences-regarding-uae-foreign-policy
33- حدوث تحوُّل كبير بوفاة الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة عام 2010، والذي كان يقاوم ميول أبو ظبي المركزية
34- Telci, Ismail, and Tuba O. Horoz. "Military Bases in the Foreign Policy of the United Arab Emirates." Insight Turkey 20 (2). 2018.
35- Cannon, Brendon J., and Ash Rossiter.. "Ethiopia, Berbera Port and the Shifting Balance of Power in the Horn of Africa." Rising Power Quarterly 2 (4):7-29. 2017.
36- Ibrahim Arwa, MBS-MBZ: A special bond between two Gulf princes, Al-Jazeera, March 17, 2020. URL: https://www.aljazeera.com/news/2020/3/17/mbs-mbz-a-special-bond-between-two-gulf-princes
37- Darwich, "Escalation in Failed Military Interventions", op. cit.
38- Donelli, Federico, and Giuseppe Dentice. "Fluctuating Saudi and Emirati Alignment Behaviours in the Horn of Africa." The International Spectator 55 (1): 126-142. 2020.
39- Zenko, Micah. Obama's War of Choice: Supporting the Saudi-led Air War in Yemen, Council on Foreign Relations, September 25, 2015. URL: https://www.cfr.org/blog/obamas-war-choice-supporting-saudi-led-air-war-yemen
40- Thompson, Jack. Trump's Middle East Policy. In CSS Analyses in Security Policy. Zurich: Zurich Center for Security Studies. 2018.
41- Steinberg, Guido. Regional Power United Arab Emirates: Abu Dhabi Is No Longer Saudi Arabia's Junior Partner. In SWP Research Paper. Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik. 2020.

42- Henderson, Simon. The UAE/Qatar Rivalry Is Escalating. Washington: The Washington Institute. 2018.
43- Wintour, Patrick. Breakthrough in Qatar dispute after 'fruitful' talks to end conflict, The Guardian, December 4, 2020. URL: https://www.theguardian.com/world/2020/dec/04/breakthrough-in-qatar-dispute-after-fruitful-talks-to-end-conflict; Caglayan, Ceyda. 2020. Saudi Arabia has suspended Turkish meat imports - Turkish union, Reuters, November 27, 2020. URL: https://www.reuters.com/article/turkey-saudi-idUSKBN2871QF.
44- Szalai, Máté. "The Crisis of the GCC and the Role of the European Union." In MENARA Future Notes. Rome. 2018.
45- Donelli and Dentice, "Fluctuating Saudi and Emirati".
46- Samuel Ramani, Saudi Arabia and the UAE Reboot their Partnership in Yemen, Carnegie Institute, September 26, 2019. URL: https://carnegieendowment.org/sada/79925
47- Dogan-Akkas, Betul. "The UAE's foreign policymaking in Yemen: from bandwagoning to buck-passing.", Third World Quarterly, 2020. doi: 10.1080/01436597.2020.1842730
48- Ibrahim Jalal, The UAE may have withdrawn from Yemen, but its influence remains strong, Middle East Institute, February 25, 2020. URL: https://www.mei.edu/publications/uae-may-have-withdrawn-yemen-its-influence-remains-strong
49- Khan, Taimur. "UAE and the Horn of Africa: A Tale of Two Ports. Washington: The Arab Gulf States Institute." 2018.
50- Aaron Schaffer, Dubai ports giant hires ex-Israeli intelligence official to land US support for Sudan bid, Al Monitor, January 7, 2020. URL: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/01/dubai-ports-hire-ex-mossad-us-support-sudan-bid.html#ixzz6byQre7dy
51- Gallopin, Jean-Baptiste. The Great Game of the UAE and Saudi Arabia in Sudan. In POMEPS Studies. Washington: POMEPS. 2020.
52- Aleksi Ylönen, The Red Sea Council: Some Reflections, February 20, 2020. URL: https://blog.cei.iscte-iul.pt/red-sea-council-reflections/
53- Miller, Aaron D., Saudi Arabia's Worst Nightmare, Foreign Policy, November 06, 2020. URL: https://foreignpolicy.com/2020/11/06/saudi-arabia-biden-presidency-trump/
54- Kalin, Stephen et al., Saudi Royal Family Divides Over Potential Embrace of Israel, The Wall Street Journal, September 18, 2020. URL: https://www.wsj.com/articles/saudi-royal-family-split-relations-israel-uae-bahrain-mbs-prince-king-11600446560
55- Al Sherbini, Ramadan, Saudi Arabia's King Salman calls Turkish President Erdogan to discuss coordinating efforts ahead of G20 summit, Gulf News, November 21, 2020. URL: https://gulfnews.com/world/gulf/saudi/saudi-arabias-king-salman-calls-turkish-president-erdogan-to-discuss-coordinating-efforts-ahead-of-g20-summit-1.75411307;
56- Frantzman, Seth, Joint Egyptian military drills with Jordan, UAE, Bahrain are regional gamechanger, The Jerusalem Post, November 19, 2020. URL: https://www.jpost.com/middle-east/joint-egyptian-military-drills-with-jordan-uae-bahrain-are-regional-gamechanger-649582

57- AA. VV., Will Kuwaiti mediation help ease the Gulf crisis?, TRT World, September 5, 2019. URL: https://www.trtworld.com/middle-east/will-kuwaiti-mediation-help-ease-the-gulf-crisis-29552
58- Rory Jones and Benoit Faucon, Iran, U.A.E. Discuss Maritime Security Amid Heightened Tensions in Gulf, The Wall Street Journal, July 30, 2019. URL: https://www.wsj.com/articles/iran-u-a-e-discuss-maritime-security-amid-heightened-tensions-in-gulf-11564505465
59- Declan Walsh and Saeed Al-Batati, Ally Attacks Ally in Yemen's War Within a War, The New York Times, August 29, 2019. URL: https://www.nytimes.com/2019/08/29/world/middleeast/yemen-saudi-emirates.html

عن المؤلف

الدكتور فيدريكو دونيلي هو باحث بمرحلة ما بعد الدكتوراه في العلاقات الدولية بجامعة جنوة، حيث يتولّى تدريس تاريخ وسياسة الشرق الأوسط. تشمل مجالات أبحاثه القضايا السياسية والأمنية في الشرق الأوسط. ويركّز في عمله في الوقت الحالي على عملية عسكرة البحر الأحمر والانخراط المتزايد لدول الشرق الأوسط في أفريقيا. ومن أعماله الأخيرة: «إجماع أنقرة: أهمية مشاركة تركيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» في مجلة **Global Change, Peace & Security**»، و»تذبذب سلوكيات التحالف السعودي الإماراتي في منطقة القرن الأفريقي» في مجلة **International Spectator**».

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

research.sharqforum.org

SharqStrategic